

أبرز ثلاثة أزمات اقتصادية:

أسواق شرق آسيا ١٩٩٧

نشأت هذه الأزمة في تايلاند عام ١٩٩٧، وسرعان ما امتدت إلى بقية الدول في شرق آسيا والتي كانت تشهد طفرة من التفاؤل بسبب معدلات نموها. ونتجت الأزمة بعد إفراط دول شرق آسيا في الائتمان، وتراكم الكثير من الديون لمجموعة "التمور الآسيوية" (تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية). واضطرت الحكومة التايلاندية إلى التخلي عن سعر صرف عملتها الثابت مقابل الدولار الأمريكي، بسبب نقص موارد العملات الأجنبية. واجتاحت موجة من الذعر الأسواق المالية الآسيوية، وانعكس ذلك بشكل واسع على الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول، إضافة إلى خوف عالمي من انهيار مالي وشيك. مما أدى إلى تدهور الاقتصادي وتدهور عجز المالية العامة في الأجل القصير، وتتضرر إمكانات التصدير لدى الدول المجاورة أيضاً وزاد العجز في التجارة والخدمات مع بقية دول العالم مما أدى إلى انخفاض النمو لدى البلد بمتوسط ٠,٧ في المائة في العام الأول بعد وقوع الكارثة وكون الخسائر الناتجة المتراكمة بعد ثلاثة أعوام من وقوعها أعلى بنحو ١,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي من الخسائر المباشرة وتراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ٠,٦ في المائة في المتوسط، لذلك تعين على صناع السياسات أن يقرروا ما إذا كان ينبغي تمويل الإنفاق في حالات الطوارئ بخفض الإنفاق القائم واستغرق التعافي من الأزمة أعوام

الركود الكبير ٢٠٠٨

تسبب الانهيار المفاجئ لبنك "ليمان براذرز" عام ٢٠٠٨، الذي كان يمتلك أصولاً بقيمة ٦٠٠ مليار دولار بأكبر أزمة مالية في العالم منذ عام ١٩٣٩. وقد عزيت أسباب الأزمة إلى عوامل مختلفة منها انعدام القيود في القطاعات المالية والسياسات النقدية الضعيفة والكيانات الاقتصادية المبنية على أساسات واهية، بالإضافة إلى الكم الهائل من الديون في القطاعين العام والخاص. ومهما كان سبب تلك الأزمة، فإن آثارها كانت كارثية ابتداء من أزمة الائتمان إلى انهيار الأسواق المالية، والكساد الذي تلاها وارتفاع مستوى البطالة الذي جعل كثيراً من اقتصادات العالم على المحك في محاولة حماية نفسها من الانهيار. وقدر الاقتصاديون أن الاقتصاد العالمي خسر ٤٥ بالمائة من قيمته، وكان ذلك بحاجة إلى سنوات ليتم تعويض الخسائر.

أزمة أسعار النفط ١٩٧٣

بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، الرد على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل خلال حرب ١٩٧٣. وقررت دول أوبك إعلان حظر النفط، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أدى هذا إلى نقص كبير وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة. وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية (نشأ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي. ونتيجة لذلك، سمي الاقتصاديون هذه الفترة باسم "Stagflation"، أي الركود زائد التضخم. وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.

كل الشكر والتقدير للدكتور الرائع : ابراهيم.